

وايران ونيجيريا واندونيسيا ، على ان جملة صادرات هذه البلدان من النفط الخام ومشتقاته لعام ١٩٧٠ كانت نحو ٣٤٥ مليون طن اي ٤٤٤٤ بالمئة من صادرات البلاد العربية و٢٧٠٤ بالمئة من الصادرات العالمية ، منها نحو ١٧٠ مليوناً اتجهت الى الولايات المتحدة ، وهكذا فان نحو ١٧٥ مليون طن فقط اتجهت للبلدان المستوردة الاخرى ، وهذه الكمية يجعلها تعادل نحو ٢٢٤٥ بالمئة فقط من الصادرات العربية . واذن فان رفع صادرات هذه البلدان لتعوض عن النفط العربي أمر لا يمكن ان يتحقق الا بثمرات كبيرة وبعد مرور ثلاث الى خمس سنوات على الاقل — هذا على افتراض استمرار الاستهلاك الحالي ودون أخذ ازدياده بالاعتبار — وهو افتراض لا يجد ما يبرره .

في ضوء هذه الملاحظات يتضح ان التهديد بتأميم أسهم الشركات المنتجة امر في غاية الخطورة بالنسبة للعالم الغربي ، وللولايات المتحدة بالذات التي لا تفضح ضالمة مستورداتها الحالية من النفط العربي حقيقة ارتهائها المثل لهذا النفط العربي ، كما ان ضالمة مستورداتها الحالية لا تعكس ضخامة ثمراتها النفطية في العالم العربي وارباحتها من هذه الثمرات . ان الولايات المتحدة لن تجد لا في احتياطها النفطي ولا في الاحتياطي في منطقة الكاريبي او في نصف الكرة الغربي بأسره ما يمكن له ان يتكفل باحتياجاتها المقبلة — وهي حقيقة تفضحها النسبة المتواضعة جدا للاحتياطي الى الانتاج السنوي في نصف الكرة الغربي ، ومحدودية قدرة المناطق الاخرى من العالم على الحل محل النفط العربي ، في وضع عالمي يتميز بتوقعات ارتفاع الطلب بشكل متصل لسنوات عديدة مقبلة .

ثمة ناحيتان اخريان لسياسة التأميم الكلي جديران بالتسجيل . فبالاضافة الى الدور المستقبلي الكبير الذي سيلعبه النفط العربي في سد حاجات الولايات المتحدة للطاقة ينبغي ان نذكر ان شركات النفط الامريكية كانت تملك نحو ٦٠ بالمئة من جملة رؤوس أموال الشركات العاملة في المنطقة العربية قبل تأميم الحكومة العراقية لشركة نفط العراق في ١٩٧٢/٦/١ ، ونحو ٥٣٤ بالمئة بعد التأميم العراقي . واذن فان اثر التأميم الشامل على الولايات المتحدة يكون فوراً عدا انه يزداد مستقبلاً — لان خسارة الشركات للسيطرة على رأس مالها (وهو يعني انخفاض قدرة الولايات المتحدة ذاتها على تأمين تدفق النفط) يكون دون ريب مصدر قلق فوري للولايات المتحدة بل قد يكون رادعاً قويا اذا استخدم بالشكل المناسب ، ورافقته الجدية وادى الى مستوى عال من قابلية التصديق .

والناحية الاخرى مالية محضة : ففي تقديرنا بلغت ارباح الشركات الامريكية نحو ٢٦٧٠ مليون دولار لعام ١٩٧١ ، وهو مبلغ ذو أهمية ملموسة في الحساب الجاري بميزان المدفوعات الامريكي ، اذ لم يتخط الفائض في الحساب الجاري لعام ١٩٧٠ مبلغ ٤٤٤ مليون دولار وانقلب هذا الفائض الى عجز مقداره ٧٢٩ مليون دولار بآخر حزيران (يونيو) ١٩٧١* . هذه الارقام تدل دلالة واضحة على الدور الكبير الذي تلعبه ارباح شركات النفط في جعل رصيد الحساب الجاري ايجابيا او في التقليل من سلبيته . غير انه ينبغي عدم تضخيم هذا الاثر لارباح الشركات بالنسبة للنتائج القومي في الولايات المتحدة لانها تشكل اقل من ثلاثة اعشار من واحد بالمئة من الناتج القومي القائم . على ان اثر التأميم على ميزان المدفوعات البريطاني يكون أكثر خطورة بكثير بل قد يؤدي الى كارثة ضخمة .

ب — قد يقال ، من الجهة الاخرى ومع الادراك لاهمية النقاط التي ائبنتها في الفقرة (أ) اعلاه ، ان التهديد بتأميم أسهم الشركات المنتجة ليس مخيفاً للبلدان الغربية لانه يضع

* بموجب احصائيات صندوق النقد الدولي في : International Financial Statistics